

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٤٨

الخميس، ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢٢، الساعة ١٦/٤٥

نيويورك

الرئيسة	السيدة توماس - غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة كومبي ميسامبو
	غانا	السيدة أويونغ - نتيري
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيماي
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد تيرومورتى

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-36331 (A)



أُفتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٥

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي اليابان وجمهورية كوريا للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2022/431، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

ولا يمكن أن يكون تصويت اليوم أكثر وضوحاً. وها هي الحقائق. شمل إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لثلاثة قذائف تسيارية في ٢٥ أيار/مايو إطلاق قذيفة تسيارية أخرى عابرة للقارات. وتقدر الولايات المتحدة أن هذا هو سادس إطلاق لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية العابرة للقارات منذ بداية عام ٢٠٢٢. وهذا تهديد لسلام وأمن المجتمع الدولي بأسره.

ولا يمكن إنكار أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل إظهار التزامها بالنهوض ببرامجها لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية في انتهاك لقرارات متعددة لمجلس الأمن. وقد تعهد المجلس بالرد تحديداً على هذا النوع من التصعيد. لا يمكننا أن نسمح لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بجعل تلك الأعمال غير القانونية والمزعزعة للاستقرار أمراً طبيعياً، ولا يمكننا أن ندع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقسم مجلس الأمن وتستنفد قدرتنا على الرد بشكل حاسم. لقد أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الآن ست تجارب إطلاق قذائف تسيارية عابرة للقارات بدون أي رد من مجلس الأمن،

على الرغم من الالتزام الذي قطعه المجلس في قراره ٢٣٩٧ (٢٠١٧) باتخاذ مزيد من التدابير في حالة إطلاق قذيفة أخرى تسيارية عابرة للقارات. وفي أعقاب ذلك الالتزام من جانب المجلس، علقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختبارات القذائف التسيارية العابرة للقارات لمدة خمس سنوات. ولكن إطلاقها للقذائف التسيارية العابرة للقارات في الأشهر الأخيرة اختبر نزاهة المجلس وإرادته في الاضطلاع بالتزاماته. وحتى الآن، لم نفعل ذلك.

لا يمكننا أن ندع هذا يصبح المعيار الجديد. ولا يمكننا أن نتسامح مع هذا السلوك الخطير والمثير للتهديدات.

لقد جادل بعض أعضاء المجلس بأن إصدار بيان رئاسي هو الرد المناسب على إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذائف تسيارية عابرة للقارات. وأود أن أذكر زملائي أعضاء المجلس بأننا حاولنا اقتراح عناصر موجهة للصحافة وبياناً صحفياً في أعقاب العديد من عمليات الإطلاق التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا العام، بما في ذلك إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات في ٢٤ آذار/مارس. بيد أنه قيل لنا إن أي بيان من هذا القبيل يمكن أن يؤدي إلى تصعيد أو زعزعة استقرار شبه الجزيرة الكورية.

والواقع أن العكس تماماً قد حدث. فقد اتخذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من صمت المجلس ضوئاً أخضر للعمل من دون عقاب وتصعيد التوترات في شبه الجزيرة. وقد انخرطت في سلسلة غير مبررة من ٢٣ - واسمحوا لي أن أكرر ذلك - ٢٣ عملية إطلاق للقذائف التسيارية منذ بداية العام، وهي تستعد بنشاط لإجراء تجربة نووية.

إن عمل المجلس ليس السبب في التصعيد من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لأن تقاعس المجلس عن العمل يُمكنها بالتأكيد. وتصويت اليوم هو فرصة المجلس للالتزام بكلمته. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية التصرف رداً على إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية العابرة للقارات. ولا يمكننا الوفاء بالالتزام الذي تعهد به المجلس في القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) إلا من خلال قرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٣ صوتاً مؤيداً، مقابل معارضة عضوين ولم يمتنع أي عضو عن التصويت. ولم يُعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم واحد في المجلس. أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): صوت الوفد الصيني ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2022/431، المقدم من الولايات المتحدة، والذي يهدف إلى فرض جزاءات إضافية على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذا قرار حكيم اتخذته الصين بعد أن وازنت مراراً وتكراراً بين إيجابيات وسلبيات المسألة على أساس موقفها الثابت من المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، وأجرت تحليلاً شاملاً للظروف المحيطة بالتصعيد الحالي للتوترات في شبه الجزيرة، وأخذت في اعتبارها تماماً النتائج السلبية التي يمكن أن تنشأ بمجرد اعتماد مشروع القرار، بما في ذلك على استجابة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المحلية لمرض فيروس كورونا.

والصين، بوصفها جارة وثيقة لشبه الجزيرة الكورية، تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة هناك، كما أصرت دائماً على الحفاظ على سلامها واستقرارها والعمل لأجل نزع سلاحها النووي وحل المسائل من خلال الحوار والتشاور. وبذلت لفترة طويلة جهوداً حثيثة لتحقيق تلك الغاية وخلال تعاملها مع المظاهر الأخيرة للتوترات المستمرة في شبه الجزيرة دعت الصين جميع الأطراف إلى ممارسة الهدوء وضبط النفس والامتناع عن الإجراءات التي ربما تزيد التوتر وتؤدي إلى سوء التقديرات. وفيما يتعلق بمسألة شبه الجزيرة، ينبغي لمجلس الأمن أن يؤدي دوراً إيجابياً وبناءً وأن تساعد إجراءاته على تخفيف حدة الحالة ومنعها من التدهور والخروج عن نطاق السيطرة.

وإذ تشهد صعوداً وهبوطاً ظلت مسألة شبه الجزيرة دون حل لعقود. لقد أكدنا مراراً أن الحوار والتفاوض هما السبيل الوحيد لتحقيق السلام. والولايات المتحدة، بوصفها صاحبة مصلحة رئيسية في مسألة

وباعتماد مشروع القرار هذا، يمكننا أن نبعث برسالة إلى جميع ناشري الأسلحة مفادها أننا لن نؤيد أي إجراءات من جانبهم تسعى إلى تقويض السلام والأمن الدوليين. ولقد اتخذنا نهجاً مدروساً على نطاق المجلس تجاه المفاوضات لضمان أن يكون لجميع الأعضاء صوت في مشروع القرار هذا. إن رفض بعض أعضاء المجلس المشاركة، على الرغم من التزامنا بشمول الجميع وإظهارنا لذلك طوال هذه العملية، هو خيارهم، وهو خيارهم وحده.

وإذا اعتمد مشروع القرار العملي المنحى هذا، فإنه سيحد من قدرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على النهوض ببرامجها غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية، وتبسيط تنفيذ الجزاءات، وزيادة تيسير إيصال المعونة الإنسانية. كما أنه يتخذ خطوة تمس الحاجة إليها نحو التصدي لتفشي مرض فيروس كورونا المقلق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونطلب إلى جميع أعضاء المجلس أن يقفوا معنا ضد الأعمال غير القانونية التي تضطلع بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن يصوتوا لصالح اعتماد مشروع القرار. وينبغي أن يظل هذا مجالاً من مجالات وحدة المجلس، وقد حان الوقت الآن للعمل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

ألبانيا، البرازيل، فرنسا، غابون، غانا، الهند، أيرلندا، كينيا، المكسيك، النرويج، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

الصين والاتحاد الروسي.

بل ستؤدي أيضا إلى مزيد من العواقب السلبية وتضيق المواجهة. وسيكون تأثيرها الإنساني أسوأ أيضا، خاصة في ظروف ظهور حالات الإصابة بفيروس كورونا في البلد. ولن تؤدي الجزاءات الإضافية المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلا إلى زيادة بؤس شعبها، وبالتالي فإنها غير عادلة ولا إنسانية. وبموجب أحكام مشروع القرار الذي اقترحتة الولايات المتحدة، ستخضع إمدادات النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنسبة ٢٥ في المائة. وستخضع صادرات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمنتجات ذات الصلة لمزيد من القيود. وليس لتلك التدابير أي صلة بتسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة وستكون النتيجة الوحيدة المتوقعة قطع شريان الحياة لشعب هذا البلد وزيادة محتته. ومن الواضح أن هناك تناقضا ذاتيا في ممارسة الضغط لأجل تعزيز الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بينما تدعي الاستعداد لتقديم المساعدة الإنسانية. وهذا نهج لا يؤيده الصين.

وتعلق الصين أهمية كبيرة على دور مجلس الأمن. ولأجل التقليل من مستوى الخلاف وتجسيد الدور البناء الذي يضطلع به المجلس، ما برحت الصين تدعو جميع الأطراف إلى اتخاذ موقف تعاوني إزاء مسألة شبه الجزيرة الكورية. وبالرغم من تأييدنا للإجراء الضروري الذي اتخذته المجلس نرى أنه ينبغي أن يكون الهدف منها تعزيز الحوار والمفاوضات وتهيئة بيئة مواتية للتوصل إلى حل سياسي. وفيما يتعلق بمشروع القرار الذي اقترحتة الولايات المتحدة، أعربت الصين مرارا وتكرارا عن أملها في أن تنتظر الولايات المتحدة في إصدار بيان رئاسي بدلا من ذلك، كأفضل طريقة لحشد توافق الآراء بين أعضاء المجلس وتجنب المواجهة، وهو نهج يؤيده معظم أعضاء المجلس ولا تعارضه إلا الولايات المتحدة وحدها التي أصرت على أنه يجب على المجلس أن يتخذ إجراء إذا ما أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسليحية أخرى عابرة للحدود على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن السابقة. وذكرت أن الإجراء الذي يجب أن يتخذه المجلس ينبغي إقراره من خلال المشاورات وألا يفرضه عضو واحد في المجلس.

لكن في ظل الظروف الراهنة ينبغي للمجلس أن ينظر في ما يعوق تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية بالفعل. وينبغي أن

شبه الجزيرة، مسؤولة بشكل مباشر عن تعزيز الحوار والمفاوضات. في عام ٢٠١٨ اتخذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سلسلة من التدابير لنزع سلاحها النووي وتهدة الوضع واجتمع قادتها وقادة الولايات المتحدة في سنغافورة حيث توصلوا إلى توافق مهم في الآراء على بدء مرحلة جديدة في علاقاتهما، بما في ذلك بناء آلية للسلام ومواصلة عملية نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

ومما يؤسف له أن الولايات المتحدة لم تتعامل بالمثل مع المبادرات الإيجابية التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفقا لمبدأ "الإجراء مقابل الإجراء". وظلت المحادثات بين البلدين في طريق مسدود وكذلك عملية نزع السلاح النووي بينما تصاعدت التوترات في شبه الجزيرة الكورية. ووصلت الحالة إلى مستواها الحالي بسبب تأرجح سياسات الولايات المتحدة وعدم التزامها بنتائج المحادثات السابقة. وهذه حقيقة لا يمكن دحضها.

كما بينت الحقائق أيضا أن الاعتماد على الجزاءات لن يساعد على حل قضية شبه الجزيرة لأن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن تظل وسيلة وليست غاية في حد ذاتها. لقد اتخذ المجلس حتى الآن ١٠ قرارات جزاءات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأنشأ نظاما للجزاءات شديد القسوة والتعقيد، بينما يواصل العمل في الوقت نفسه لأجل المضي في الاتجاه الصحيح بهدف حل المسألة عن طريق الحوار. وتؤمن الصين إيماننا راسخا بأن قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كل لا يتجزأ وينبغي تنفيذها تنفيذا شاملا ودقيقا. وينبغي ألا تركز البلدان المعنية على تنفيذ الجزاءات وحدها بطريقة أحادية، بل ينبغي لها أيضا أن تعمل على تشجيع الحل السياسي وتخفيف الجزاءات عند الاقتضاء. إن نقطة انطلاق مشروع القرار المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي اقترحتة الصين وروسيا معا في المجلس هي تخفيف أثر الصعوبات الإنسانية وتلك المتصلة بسبل العيش في البلد، مع إعطاء الزخم اللازم لتحقيق تسوية سياسية في شبه الجزيرة.

وفي الحالة الراهنة، لن تغشل الجزاءات الإضافية المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حل المشكلة فحسب،

بينما تمر الحالة في شبه الجزيرة بمنعطف خطير. وتدعو الصين مرة أخرى جميع الأطراف إلى ممارسة الهدوء وضبط النفس، وتحث الولايات المتحدة على التفكير ملياً في سياستها تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتقييد بالمبدأ الشامل المتمثل في إيجاد تسوية سياسية واتخاذ إجراءات فعالة للاستجابة للشواغل المشروعة والمعقولة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتهيئة الظروف لتهذبة الحالة واستئناف الحوار والمفاوضات. وستواصل الصين الاضطلاع بدور بناء في الحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة وتحقيق نزع سلاحها النووي.

السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): صوتت روسيا معارضة لمشروع القرار (S/2022/431) الذي اقترحتة الولايات المتحدة. ونأسف لأن زملاءنا الأمريكيين تجاهلوا التوضيحات المتكررة التي قدمناها أثناء صياغة نص مشروع القرار خلال المشاورات بشأنه وفي جلسات مجلس الأمن الأخيرة. وذكرنا أننا لن نؤيد مثل هذه الوثائق. ولكن لم تلق نداءاتنا بإصداره كبيان رئاسي عوضاً عن ذلك أذانا صاغية.

كما قلنا مراراً وتكراراً من حيث المبدأ أن فرض جزاءات جديدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سيؤدي إلى طريق مسدود، وأكدنا أن زيادة ضغط الجزاءات على بيونغ يانغ أمر خاطئ وغير فعال ولا إنساني. وقد اتخذت العديد من القرارات التقييدية بشأن بيونغ يانغ منذ عام ٢٠٠٦. مع ذلك، وكما أظهر التاريخ، لم يتمكن مسار الجزاءات من ضمان الأمن في المنطقة ولا من تنظيم المسائل المتصلة بعدم انتشار القذائف والأسلحة النووية. إن القضايا الأمنية في المنطقة، التي تؤثر أيضاً بشكل مباشر على روسيا، لا يمكن حلها من خلال وسائل بدائية وخرقاء لها عواقب جانبية خطيرة على الناس العاديين.

في العام الماضي، ازداد الوضع في شبه الجزيرة سوءاً. لقد اعتاد زملاؤنا الغربيون على إلقاء كل اللوم على السلطات الكورية الشمالية، لكنهم يتجاهلون تماماً حقيقة أن دعوات بيونغ يانغ المتكررة للولايات المتحدة لوقف أنشطتها العدائية - الأمر الذي من شأنه أن

يساوره القلق إزاء الصعوبات الحقيقية المتعلقة بشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسبل عيشه لإعطاء الزخم اللازم لحل مسألة شبه الجزيرة. وتدعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بدور فعال في تقديم المساعدة الإنسانية بالإضافة إلى المساعدة في مكافحة الجائحة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدلاً من وضع العقوبات. ومما يؤسف له أن اقتراح الصين المعقول هذا قد رفض. وبالتالي لم يكن أمامنا خيار سوى التصويت معارضين لمشروع القرار.

إن السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية يرتبطان بالمصالح المشتركة لبلدان المنطقة، وبالتالي يتطلبان جهوداً مشتركة من جانب جميع البلدان. كما أن أمن جميع البلدان لا يتجزأ، ولا يمكن تحقيق الأمن في بلد ما على حساب أمن البلدان الأخرى. والتطورات في شبه الجزيرة التي أدت إلى الحالة الراهنة تستحق تفكيرنا. لقد دفعت الولايات المتحدة مؤخراً بقوة صوب استراتيجية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ ترتبط بالضرورة بآخر التطورات في شبه الجزيرة. كما واصلت تعزيز التعاون بشأن الغواصات النووية مع بعض البلدان التي تواجه مخاطر جسيمة بسبب الانتشار النووي. لكنها واصلت بحماس تطوير منظومات أسلحة هجومية مثل الأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، وباعت صواريخ كروز قادرة على حمل رؤوس حربية نووية إلى بلدان أخرى، الأمر الذي يقوض إلى حد كبير النظام الدولي لعدم الانتشار النووي.

كما تواصل الولايات المتحدة أيضاً تشجيع وتوسيع المناورات العسكرية وتعزيز التحالفات العسكرية مع بعض البلدان المشاركة في المنطقة مع تخطيط دوائر صغيرة وحصرية. عليه، أدلى سياسي معين من بلد معين معني بالأمر بتصريحات متكررة مؤيدة للأسلحة النووية ودعا إلى تقاسم الأسلحة النووية مع الولايات المتحدة. وتبعث كل تلك التحركات برسالة خاطئة وكان لها أثر سلبي على حل المسألة النووية التي تشمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وننصح البلدان المعنية بإعطاء الأولوية للسلام والأمن الدوليين والإقليميين والتخلي عن عقلية الحرب الباردة والامتناع عن استمرار السير في الطريق الخاطئ

بالضمانات القائمة على وعود جوفاء. كما أن إنشاء تكتلات عسكرية جديدة في المنطقة، مثل اتحاد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا المعروف باسم "AUKUS"، يثير شكوكاً جدية حول نواياها الحسنة، بما في ذلك من جانب بيونغ يانغ، ويأتي بنتائج عكسية من وجهة نظر إقامة حوار. كما سمعنا تصريحات تهديدية حيال بيونغ يانغ خلال جولة الرئيس جو بايدن الأخيرة في بلدان المنطقة.

وبصفة عامة، ما نراه هو أن أولوية إيجاد حلول سياسية ودبلوماسية للنزاعات في جميع أنحاء العالم مشلولة. والدبلوماسية الوقائية، التي تهوى العديد من الدول الأعضاء التثاقب بها، بما في ذلك واضع مشروع القرار، تُنبذ جانباً بمجرد أن تصل إلى البلدان التي لا تعتبر جزءاً مما يسمى بالعالم المتحضر. ويبدو أن زملائنا الأمريكيين وغيرهم من الزملاء الغربيين يعانون من أمر مشابه لعُسرة الكاتب، بالنظر إلى أنهم لا يملكون لمواجهة حالات الأزمات غير فرض الجزاءات. وما فتئت روسيا دوماً تعتبر هذه التدابير الرد الممكن الأكثر تطرفاً، وهي تتطلب ضبطاً ومعايرة مستمرين. وإنني لا أناقش هنا الجزاءات الانفرادية التي تجعل من المستحيل تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتقوض قدرتنا على الاستجابة بشكل جماعي ومتعدد الأطراف، بما في ذلك في حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونود أن نؤكد مرة أخرى أن روسيا تعارض أي نشاط عسكري يعرض أمن شبه الجزيرة الكورية وبلدان شمال شرق آسيا للخطر. بيد أن المسائل الأمنية التي تهم بلدنا مباشرة، ضمن أمور أخرى، لا يمكن حلّها من خلال الاستخدام البدائي لعصا الجزاءات، لأنها يمكن أن تكون لها آثار جانبية خطيرة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن السعي إلى إيجاد حلول سياسية ودبلوماسية مقبولة من الطرفين هو السبيل الوحيد الممكن للتوصل إلى حل سلمي لمسألة شبه الجزيرة الكورية وإنشاء آليات أمنية قوية في شمال شرق آسيا. ولا يمكن الحصول على نتائج إيجابية إلا بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة في العملية على قدم المساواة، دون محاولات لاحتكارها. وينبغي أن تكون تلك هي مهمتنا الرئيسية التي سيمكّن حلّها من تطبيع الحالة في المنطقة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نشير إلى أن عدم إحراز تقدم على المسار

يفتح فرصاً للحوار - لم تؤخذ على محمل الجد. ولا نسمع شيئاً من زملائنا الأمريكيين سوى الحاجة إلى الجزاءات. إن الخطوات التي اتخذتها بيونغ يانغ في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ لتلتقي بنا في منتصف الطريق وترسل إشارات إيجابية كانت موضع تساؤل مستمر، ولم يتمكن المجلس من إيجاد القوة اللازمة للرد عليها بشكل مناسب، في حين تم رفض المسارات البديلة للتوصل إلى تسوية سياسية ودبلوماسية، بما في ذلك مشروع القرار الإنساني الروسي - الصيني. ونعاني الآن من عواقب سياسات الغرب قصيرة النظر. ومما يؤسف له أننا نشهد تدهوراً مستمراً في إمكانات العملية السياسية والدبلوماسية بفضل السياسة المتشددة التي تقودها الولايات المتحدة، والتي دمرت أساساً التقدم الإيجابي المحرز في شبه الجزيرة الكورية قبل بضع سنوات.

إن زيادة ضغط الجزاءات على بيونغ يانغ ليس عديم الجدوى وحسب، بل إنه خطير للغاية بالنظر إلى العواقب الإنسانية لهذه التدابير. لقد أثرت حزمة الجزاءات التي تم تبنيها ضد بيونغ يانغ في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ في المقام الأول على حياة الكوريين الشماليين العاديين. وكان هناك نقص خطير في الأدوية في البلد حتى قبل بداية الجائحة، وكان الاقتصاد راكداً، وأدت القيود المصرفية والمالية إلى تقليل قدرة الكوريين الشماليين على شراء السلع الاستهلاكية. وأريد أن أؤكد أن كل ذلك بدأ حتى قبل إغلاق البلد في مواجهة خطر انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في عام ٢٠٢٠. ومما يؤسف له أن كوفيد-١٩ تمكّن قبل بضعة أسابيع من اختراق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والحالة الوبائية هناك الآن بالغة الصعوبة. ونعتقد أن اقتراح جزاءات جديدة في وقت يواجه فيه الكوريون الشماليون تحدياً ينبغي أن يقودنا إلى النظر في سبل لمساعدة بلدهم في التغلب عليه هو أمر ينم عن انعدام تام للإحساس بالمسؤولية. إن الحاجة الملحة إلى توسيع نطاق الإعفاءات الإنسانية من تدابير الجزاءات الذي اقترحه نحن وزملاؤنا الصينيون لا تقتأ تتزايد.

لقد كان من الواضح منذ فترة طويلة لأي شخص مهتم حقاً بجل الوضع في كوريا الشمالية أنه من غير المجدي توقع نزع سلاح غير مشروط من بيونغ يانغ تحت تهديد دوامة الجزاءات وما يسمى

ونظراً لافتقارنا إلى الرغبة في التوصل إلى تسوية خلال المفاوضات، سنظل عالقيين بين الاستفزاز والحصار في منطقة محفوفة بالمخاطر.

وبدلاً من ذلك، نشجع جميع الأطراف ذات الصلة على الاضطلاع بمبادرات لبناء الثقة. فينبغي أن يتوقف إطلاق القذائف، وينبغي أن يكون هناك استعراض للجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أثرت بالسلب على المدنيين.

وأخيراً، تؤكد كوريا من جديد التزامها الطويل الأمد بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد غوميس روبليدو فردوسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):
إن استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطلاق القذائف التسيارية، بما في ذلك القذائف العابرة للقارات، يشكل تهديداً واضحاً للسلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب صوتت المكسيك مؤيدة لمشروع القرار S/2022/431، الذي نظرنا فيه من فوراً.

إن هذه التجارب، فضلاً عن اعتزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعزيز قدراتها النووية، تشكل انتهاكاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن ونظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ويتضمن نص مشروع القرار أحكاماً هامة تعبر عن الالتزام بالتوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وتحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بصورة كاملة ولا رجعة فيها. ولذلك، نأسف لعدم اعتماد مشروع النص بسبب حق النقض الذي استخدمه عضوان دائمان.

وفي ضوء اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٦ مؤخراً، نتطلع الآن إلى عقد اجتماع لتلك الهيئة، فضلاً عن التقرير الخاص الذي سيعده المجلس، لكي تستمع أعلى هيئة دولية إلى مناقشة أولئك الأعضاء الدائمين للمسألة وتتخذ القرارات التي تراها مناسبة.

وبغض النظر عن نتيجة اليوم، فإننا نوجه دعوة عاجلة للعودة إلى طاولة المفاوضات.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت ألبانيا مؤيدة لمشروع القرار S/2022/431. ونأسف لنتيجة التصويت.

السياسي يهدد بزيادة التوترات في شبه الجزيرة، وللأسف فإننا نشهد ذلك بالفعل.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت كينيا مؤيدة اعتماد مشروع القرار S/2022/431. لقد كانت قرارات مجلس الأمن واضحة، ولكن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختارت للأسف عدم الامتثال لها. بدلاً من ذلك، أدى إطلاقها للقذائف، وخاصة في الأشهر الخمسة الماضية، إلى تقويض استقرار شبه الجزيرة الكورية. وإضافة إلى عمليات الإطلاق، التي هدّدت إحداها السلامة الإقليمية لدولة عضو، هنالك البيانات التي ما فتئت تدلي بها بشأن تطويرها المعجل للأسلحة النووية واستخدامها.

وما تعلمناه في الأشهر القليلة الماضية هو أن الأعمال التي تقوض السلام والأمن الدوليين لا تهم البلدان المتضررة مباشرة فحسب، بل تهم حتى أكثرها بعداً. إننا نعاني اليوم من ارتفاع سريع في تكاليف الغذاء والطاقة نتيجة لنزاع بعيد كل البعد عن حدودنا. إن تقويض أمن واستقرار شبه الجزيرة الكورية يهدد بالتصعيد إلى أزمة من شأنها أن تلحق ضرراً مباشراً بمنطقة مرتبطة بأفريقيا عبر تاريخ عظيم من التجارة والاستثمار في وقت تكتسي التنمية فيه صبغة أساسية لسلامنا وأمننا. ولهذا السبب، لا بدّ لنا من أن نناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تنهي موقفها الحالي وأن تسعى إلى حوار يفضي إلى حل دائم.

ونأسف أيضاً للسياسة الحالية المتمثلة في الجزاءات المطوّلة التي لا تزال تسبب معاناة وتخلفاً تنموياً شديدين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونقدّر استعداد بعض الوفود التماس إصدار بيان من رئيس مجلس الأمن وهو ما كان من شأنه أن يتطلب توافق الآراء بين أعضاء المجلس. وبينما نشجع توافق الآراء والوحدة، يجب أن يصاحبهما ما يكفي من القوة لإرسال رسالة واضحة بشأن أهمية وقف تعرض استقرار شبه الجزيرة الكورية لمزيد من التقويض.

ونعتقد أن السبل الدبلوماسية المتاحة للجهات المعنية في الحالة الأمنية المباشرة ينبغي أن تستخدم بمزيد من الحزم للتوصل إلى تسوية.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود الإلقاء بتعليق للتصويت فيما يتعلق بموقف أيرلندا من هذه المسألة.

لقد صوتت أيرلندا مؤيدة لمشروع قرار اليوم S/2022/431، في أعقاب إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيرارية عابرة للقارات، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن.

إن الإجراءات التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهدد للسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة الأوسع نطاقاً، فضلاً عن تقويض الإطار العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وبالنظر إلى استمرار الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يجب أن يكون المجلس واضحاً وحازماً ومتحدداً في الرد على تلك الأعمال. ومشروع القرار استجابة ضرورية ومتوازنة من المجلس.

ومن المؤسف للغاية أن تتم عرقلة مشروع القرار هذا، في ظل هذه الانتهاكات الواضحة لقرارات المجلس، وبالنظر إلى القرار السابق الذي اتخذه المجلس، بموجب القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، الذي يفيد بأنه سيتخذ إجراء إذا ما أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عمليات أخرى لإطلاق القذائف التسيرارية العابرة للقارات. وبيعت ذلك برسالة سلبية للغاية فيما يتعلق باستعداد المجلس للتمسك بقراراته، وكذلك فيما يتعلق بالأهداف العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار. إنه يقوض هدف إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بصورة كاملة وقابلة للتحقق منها ولا رجعة فيها.

إن استخدام حق النقض لمنع المجلس من اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار هذا أمر مؤسف للغاية، وهو الحال في الواقع كلما استخدم. ونعلم أن عموم أعضاء الأمم المتحدة يشاطروننا ما نشعر به من إحباط، على نحو ما اتضح من اعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء للقرار المتعلق بمبادرة حق النقض ٢٦٢/٧٦ في نيسان/أبريل. ونتطلع إلى أن يصدر مجلس الأمن بسرعة تقريراً خاصاً، وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

ونعتقد أن مجلس الأمن أضاع فرصة ثمينة للالتقاء والرد بقوة على ما يرتكبه نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من انتهاكات مستمرة ومتواصلة لقراراته. إنه أمر مخيب للآمال تماماً. فليس هناك ما هو أكثر إضراراً بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والمعايير الدولية من عدم احترامها. وليس هناك ما هو أكثر إضراراً بمصادقية مجلس الأمن وأهميته من عجزه عن الإنجاز بسبب عرقلته. ويكاد لا يكون هناك ما هو أكثر إثارة للقلق من فشل المجلس في تحمل مسؤوليته عن الإسهام بالعمل في صون السلم والأمن بسبب انقسامه. إن كل من فقدوا الثقة في الأمم المتحدة وهيئاتها لديهم سبب آخر للنقد والشعور بعدم الرضا. فالرسالة التي بعث بها المجلس اليوم من خلال هذه النتيجة تعني التسامح مع أولئك الذين ينتهكون أحكام الوثائق التي اعتمدت لتوفير وضمان السلامة والأمن.

وكما نعلم جميعاً، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالأمس فقط قذيفة تسيرارية أخرى عابرة للقارات - وهي سادس عملية إطلاق للقذائف التسيرارية العابرة للقارات هذا العام والثالثة والعشرين في أقل من خمسة أشهر.

ونكرر إدانتنا لتلك الاستفزازات، التي تنتهك قرارات مجلس الأمن، وتعرض أيضاً الأمن العالمي والإقليمي لشبه الجزيرة الكورية للخطر صراحة.

لقد شهدنا أكثر من مرة، أن ما يحدث في مكان قد يكون له تأثير على كل مكان. ولذلك، فإن التسامح مع المسار الخطير المتمثل في عسكرة بلد ما وانتشار الأسلحة النووية فيه هو رخصة لأن تفعل أي دولة مارقة أخرى الشيء نفسه، إن لم يكن أكثر.

ونأسف لاستخدام حق النقض لمنع المجلس من التصرف، الذي لا يمكن ترجمته إلا على أنه دعم لهذه الأنشطة غير القانونية.

وأود أن أختتم بياني بتكرار دعوتنا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لوقف أنشطتها المزعزعة للاستقرار وإعطاء السلام فرصة من خلال المشاركة في حوار مجد، من دون شروط مسبقة.

وقد تقاومت الحالة الإنسانية التي كانت متردية بالفعل في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في البلد. وقد أبلغتنا منظمة الصحة العالمية وشركاء آخرون بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تقبل بعد عروضاً بملايين الجرعات من لقاحات كوفيد-١٩ في إطار برنامج مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي وغيره من الترتيبات الثنائية. ومن الأهمية بمكان أن نساعد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التغلب على انعدام ثققتها بغية تجنب الخسائر التي لا داعي لها في الأرواح البريئة والانضمام إلى الترتيبات التعاونية الدولية التي يمكن أن تدعمها في إنقاذ أرواح شعبها من خلال الحصول على لقاحات كوفيد-١٩ والعلاجات وغيرها من المعدات الطبية التي تحتاجها لمكافحة الفيروس.

كما نشجع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تبسيط عملياتها الداخلية لتمكين الإمدادات الطبية وغيرها من الإمدادات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها من الوصول إلى شعبها. ونحث قادتها على السماح لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية بالعودة إلى البلد ودعم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لإعادة إنشاء القناة المصرفية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونأمل أن يتمكن المجلس في المستقبل من العمل بطريقة موحدة للحفاظ على السلام في شبه الجزيرة الكورية.

السيدة يول (النرويج) (تكلت بالإنكليزية): تدين النرويج بشدة سلسلة عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً، بما في ذلك إطلاق قذيفة تسيارية عابرة للقارات، في انتهاك واضح لعدة قرارات لمجلس الأمن. كما يساورنا قلق عميق إزاء الخطاب المثير للانزعاج الذي نسمعه عن الأسلحة النووية والتطورات في البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك، صوتت النرويج تأييداً لمشروع القرار S/2022/431 رداً على تلك التطورات والتهديد الذي تشكله أعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على السلم والأمن الإقليميين والدوليين على السواء.

وفي الختام، أود أن أكرر قول إن أيرلندا ما فتئت تدعو منذ أمد بعيد إلى وضع حد لاستخدام حق النقض وإلى إصلاح مجلس الأمن. ونكرر تلك الدعوة اليوم.

السيدة أوبونغ - ننتيري (غانا) (تكلت بالإنكليزية): إن الحالة في شبه الجزيرة الكورية تثير القلق بالنسبة للسلم والأمن العالميين. وبوصفنا أعضاء في المجلس، تقع على عاتقنا مسؤولية تجاه عموم الأعضاء بأن نتصرف في اللحظات التي يمكن فيها للإجراءات الاستباقية أن تساعد على الحيلولة دون زعزعة استقرار السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، ومع مراعاة القرارات السابقة، صوتت غانا لصالح مشروع القرار S/2022/431، بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى الرغم من أن مشروع القرار لم يعتمد، فإن الموقف الذي أعرب عنه ١٣ عضواً في المجلس يدل على تقارب عارم في موقف المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة، ويبعث برسالة واضحة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مفادها أن القذائف البالغ عددها ٢٣ قذيفة التي أطلقتها هذا العام وحده، والقذائف التي أطلقتها في الأعوام السابقة، غير مقبولة للمجتمع الدولي وتشكل انتهاكاً صارخاً لالتزاماتها الدولية، على النحو الوارد في قرارات متعددة لمجلس الأمن.

ومن خلال الإجراء الذي اتخذته المجلس اليوم، ينبغي أن يكون واضحاً بالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن ما تردد عن عزمها على التعجيل بتطوير قدراتها النووية بأعلى وتيرة ممكنة، فضلاً عن تهديدها باستخدام الأسلحة النووية إذا تعرضت مصالحها الوطنية للخطر، سيعتبر مخالفاً لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي تفرض على جميع الدول الأعضاء أن تكون محبة للسلام.

وبينما نأسف لعدم وجود إجماع على مشروع القرار هذا، فإن التوازن بين الآراء يتمثل في أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملزمة بقبول العرض المقدم من جانب الولايات المتحدة بإجراء حوار غير مشروط واتخاذ خطوات عملية وفورية وعاجلة لتخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية.

مفادها أن الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين لن يتسامح مع انتهاك قراراته أو تجاهل ميثاق الأمم المتحدة. ولو كان مشروع القرار قد اعتمد، لكان قد بعث أيضا برسالة ردع قوية إلى الجهات الأخرى التي يحتمل أن تنتشر هذه الأسلحة.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لكم ولفريقكم، سيدتي الرئيسة، على الطريقة الشفافة والشاملة التي أدرتم بها عملية التفاوض بشأن مشروع القرار. وقد ساعدتنا مراعاة شواغل مختلف أعضاء المجلس فيما يتعلق بالجوانب الفنية والأمنية والإنسانية للنص على تحقيق نتيجة أكثر قوة وشرعية. يحدد مشروع القرار العناصر المهمة والمبتكرة، مثل تلك المتعلقة بتدابير مكافحة الأنشطة الإلكترونية الخبيثة ووضع قائمة فئات محددة جيدا من الأصناف للأغراض الإنسانية، مع مراعاة التفشي الأخير لمرض فيروس كورونا الذي يعاني منه سكان كوريا الشمالية. وعلى الرغم من أننا نشاطر الشواغل المتعلقة بالأثر الإنساني للجزاءات وفعاليتها في تغيير سلوك الدول، وخاصة في حالات نظم الجزاءات الشاملة التي تميل إلى أن تستمر إلى ما لا نهاية، فإننا نفهم أنه لا يمكن لمجلس الأمن أن يغض الطرف عن مسؤولياته. نحن نحتاج إلى استجابات حازمة وحسنة التوقيت لانتهاكات قرارات المجلس وإلا فإننا نجازف بأن نصبح عديمي الجدوى.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تأسف المملكة المتحدة عميق الأسف لأن روسيا والصين منعنا اعتماد مشروع القرار S/2022/431.

إن استئناف كوريا الشمالية لتجارب إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات، بما في ذلك تجارب إطلاق قذيفة تسارية عابرة للقارات مرة أخرى هذا الأسبوع، يشكل تصعيدا خطيرا وتهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين. من الواضح أن هناك دعما واسعا في المجلس وخارجه ليوجه المجلس إدانة وفي مسؤولياته. لقد مضت خمس سنوات تقريبا منذ أن رد المجلس على تجارب كوريا الشمالية المتكررة للأسلحة المحظورة. وواقع أن عضوين من أعضاء المجلس قد أجبرا المجلس على أن يلتزم الصمت لا يؤدي إلا إلى تشجيع السلطات في

كان من شأن مشروع القرار المقترح أن يوسع إلى حد كبير آليات الإعفاء لأسباب إنسانية. كان من الممكن أن يكون هذا تحديثا حسن التوقيت نظرا للاحتياجات الإنسانية الحرجة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا سيما في أعقاب التقارير الأخيرة عن تفشي مرض فيروس كورونا في جميع أنحاء البلد. ونأسف لأن استخدام حق النقض منع مجلس الأمن من الوفاء بولايته واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن هذه الحالة الأمنية والإنسانية الخطيرة جدا والمتصاعدة.

ونذكر أن الجمعية العامة، وفقا لقرارها ٢٦٢/٧٦ الذي اتخذ بتوافق الآراء، ستتداول الآن بشأن هذه المسألة تمشيا مع مسؤولياتها فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين. ونتوقع أن يلتزم المجلس بأحكام القرار ٢٦٢/٧٦ الذي يدعو إلى تقديم تقرير خاص عن المسألة لكي تنتظر فيه الجمعية. ندعو الأمانة العامة إلى إعداد هذا التقرير بالتشاور مع رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى وإرفاقه بالموجز الشفوي لهذه الجلسة.

إن المسار الحالي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين فحسب، بل إنه يؤدي أيضا إلى تفاقم الحالة الاقتصادية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان المتردية أصلا لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تلتزم الصمت ببساطة لاستخدام حق النقض في مجلس الأمن.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): إن البرازيل، بوصفها بلدا ملتزما بالنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، صوتت تأييدا لمشروع القرار S/2022/431.

وتدين البرازيل بأشد العبارات الممكنة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مجموعة من القذائف التسيارية، ولا سيما إطلاقها للقذائف التسيارية العابرة للقارات، في انتهاك لقرارات متعددة لمجلس الأمن. وفي هذا الصدد، من الأهمية الحاسمة بمكان أن يبدي المجلس وحدته من أجل توجيه رسالة واضحة إلى جمهورية كوريا الديمقراطية

إيجاد حل دبلوماسي للحالة، ووضع حد للتصعيد، وتخفيف حدة التوترات، وتحقيق التعايش السلمي. ونكرر الآن تلك الدعوات لأن الوضع الراهن حاليا ليس مقبولا ولا مرضيا. ولشعوب المنطقة، بما في ذلك كوريا الشمالية، الحق في العيش بدون ذلك التهديد المستمر. يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لجلب جميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات، ولا يمكن لمجلس الأمن أن يواصل الاجتماع للإحاطة علما بالإحصاءات وإصدار إدانات عقيمة. فذلك التقاعس عن العمل سيقوض مصداقية المجلس.

ويساور بلدي قلق بالغ إزاء التوترات المتزايدة، وكذلك إزاء حقيقة أن الشعب الكوري الشمالي هو حبيس لهذه الأزمة، التي استمرت لفترة أطول مما ينبغي، وأن العديد من جيران كوريا الشمالية يعيشون في خوف من تهديد محتمل له عواقب لا يمكن إصلاحها. لقد أيدنا مشروع القرار S/2022/431 كما قدم إلى مجلس الأمن لأننا لا نفهم على الإطلاق منطق إطلاق القذائف.

وفي الختام، نؤكد من جديد مدى إلحاح استئناف المفاوضات مع كوريا الشمالية بهدف إيجاد حل دائم يضمن السلام والاستقرار في شبه الجزيرة بأسرها. وندعو جميع الأطراف إلى الدخول في مفاوضات دبلوماسية على أساس ما تم الاتفاق عليه في عام ٢٠١٧.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في ٢٤ أيار/مايو، أطلقت كوريا الشمالية مرة أخرى ثلاث قذائف تسارعية، وهناك كل الدلائل على أنها تستعد لإجراء تجربة نووية أخرى. إن سرعة وخطورة استنزافات كوريا الشمالية منذ بداية العام لم يسبق لها مثيل. وفي مواجهة ذلك التصعيد، لم ندخر جهدا لكفالة أن يتكلم مجلس الأمن بصوت واحد، لأننا لا نستطيع أن نسمح لكوريا الشمالية بمواصلة تطوير برامجها النووية والبالستية مع إفلات من العقاب وانتهاك جميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بالإجماع.

وتؤمن فرنسا إيمانا راسخا بضرورة تعزيز نظام الجزاءات واستكمالها في مجالات جديدة. لقد كان ذلك هدف مشروع القرار S/2022/431 الذي قدم اليوم والذي أيدناه بلا تردد. واليوم نشجب

كوريا الشمالية. ويساورنا القلق بشأن احتمال أن تستأنف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجاربها للأسلحة النووية. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية خاصة عن التصدي لذلك التهديد الخطير للسلام والأمن. يجب ألا يسمح لكوريا الشمالية بتجارب إطلاق القذائف وغيرها من الأسلحة مع الإفلات من العقاب.

ويمثل التصويت ضد مشروع القرار هذا اليوم أيضا فرصة ضائعة لتقديم دعم أفضل لإيصال المساعدات الإنسانية إلى شعب كوريا الشمالية، بما في ذلك المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها المتصلة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ونشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على قبول عرض اللقاحات من مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي والمساعدة المقدمة من الشركاء الدوليين، والاستجابة لعرض الولايات المتحدة بإجراء محادثات جديدة من دون شروط.

وأود أن أشكر الولايات المتحدة على العملية التشاورية التي مر بها هذا النص. لقد بذل زملاؤنا في الولايات المتحدة كل جهد ممكن لاستيعاب آراء أعضاء المجلس الآخرين في إطار مشروع القرار.

السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (تكلم بالفرنسية): أرحب بحضور سفيرى كوريا واليابان هذه الجلسة.

لقد أطلقت كوريا الشمالية مرة أخرى المزيد من القذائف التسيارية إضافة إلى العدد الكبير الذي أطلقته منذ بداية العام، مما أدى إلى تفاقم التوترات وزيادة المخاطر على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. ويدين بلدي عمليات الإطلاق تلك، فضلا عن كافة عمليات استعراض القوة التي قد تزيد من المخاطر الأمنية في شبه الجزيرة الكورية وتقوض الاستقرار الإقليمي. ويساورنا القلق أيضا إزاء احتمال أن يؤدي هذا الاتجاه إلى جعل التهديدات النووية تحظى بقبول أوسع، وهو ما لا يبشر بالخير بالنسبة للسلام والأمن الجماعيين.

ومنذ أن بدأنا فترة عضويتنا في مجلس الأمن، ما فتى بلدي يدعو باستمرار إلى استئناف المفاوضات مع كوريا الشمالية بهدف

بما في ذلك ست قذائف باليستية عابرة للقارات - وهي منظومة قذائف تشكل، في أيدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ولأعضاء المجلس. إن العالم يواجه خطرا واضحا ومائلا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولهذا السبب أيد ١٣ منا مشروع القرار هذا - لأنه، وظل، الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله.

وليس الولاية الواضحة لمجلس الأمن هي التي تغيرت أيضا. ففي عام ٢٠١٧ قرر مجلس الأمن بالإجماع وبشكل لا لبس فيه أن يفرض المجلس مزيدا من القيود في حالة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيارية عابرة للقارات أخرى. وكما ذكرت سابقا، فإن ضبط النفس والصمت من قبل المجلس لم يقضيا على التهديد أو حتى يقللا منه. ولم يؤد تقاعسه عن اتخاذ إجراء إلا إلى تشجيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وليس الحالة الإنسانية الرهيبة هي التي تغيرت. فشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعاني، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قدمت إغاثة إنسانية عاجلة وإغاثة متعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحسن نية وبمعزل عن عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي، فإن عروض المساعدة هذه لم تلق ردا.

وليس استعداد الولايات المتحدة للانخراط في مساع دبلوماسية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وغيرها هو الذي تغير. فقد بذلنا جهودا جادة ومتواصلة، علنا وسرا، لمواصلة الدبلوماسية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من دون شروط مسبقة. وحضضنا الصين وروسيا على العمل مع بقية أعضاء مجلس الأمن بشأن هذا النص، موفرين مرونة صادقة. وكما قال الوزير بليكن صباح اليوم، "إن من مصلحتنا جميعا التمسك بالقواعد والمعايير والمعاهدات التي حدثت من انتشار أسلحة الدمار الشامل".

إذن فما الخطب؟ ما الذي تغير؟ إن الشيء الوحيد الذي تغير هو رفض عضوين دائمين في مجلس الأمن القيام بعملهما. وقد أدى ذلك إلى عدم وفاء المجلس بمسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين من

بشدة نتيجة التصويت، التي تبين مدى انقسام المجلس. فاستخدام حق النقض يرقى إلى حماية النظام الكوري الشمالي وإعطائه شيكا على بياض لإطلاق المزيد من الأسلحة. ولم يكن المجلس اليوم على مستوى التحدي المتمثل في أزمة الانتشار الكبرى هذه. ستواصل فرنسا جهودها لضمان أن يكون المجلس قادرا على العمل وأن يستعيد الوحدة التي كانت لديه بشأن هذه المسألة منذ اتخاذ القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، قبل أكثر من ١٥ عاما. وفي الوقت نفسه، أصبحت إعادة إطلاق عملية سياسية حقيقية أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وسيشكل الاستمرار في عدم القيام بأي شيء خطرا كبيرا على الاستقرار الإقليمي وعلى الهيكل الدولي لعدم الانتشار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

غني عن القول أن هذا يوم مخيب للأمال بالنسبة لمجلس الأمن. فقد رفض اتخاذ إجراء ردا على إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير القانوني لقذائف تسيارية عابرة للقارات. وأتمنى أنه يمكنني أن أقول أنني قد تفاجأت. فقد ظللنا نعم نص مشروع القرار S/2022/431 لمدة تسعة أسابيع. وفي ذلك الوقت، رفض البلدان اللذان استخدمتا حق النقض ضد مشروع القرار المشاركة فيه، على الرغم من التزامنا بالشمولية والمرونة أثناء المشاورات. وقبل اليوم، كان لمجلس الأمن سجل رائع من توافق الآراء والعمل الجماعي بشأن هذه المسألة، يعود إلى سنوات عديدة. ففي عام ٢٠١٦ ومرة أخرى في عام ٢٠١٧، رد المجلس بالإجماع على استغزات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقرارات فرضت جزاءات وأدت إلى إدانة جماعية لتهديد حقيقي جدا للسلم والأمن. واليوم، اختار عضوان دائمان في مجلس الأمن استخدام حق النقض بدلا من اتخاذ إجراء. ولذا فإننا قد نتساءل، ما الذي تغير؟ ليست خطورة التهديد هي التي تغيرت. فلا تزال جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية تعرب عن اعتزامها المضي قدما ببرنامجهما المتعلق بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية وقد انتهكت بشكل صارخ قرارات مجلس الأمن ٢٣ مرة هذا العام وحده بإطلاقها قذائف تسيارية،

لقد استمعت بعناية إلى تعليقات التصويت من جانب أعضاء مجلس الأمن الذين صوتوا ضد مشروع القرار S/2022/431. ومع ذلك فإن الأسباب الكامنة وراء الاعتراض على مشروع القرار تظل غير واضحة وغير مقنعة على الإطلاق.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عندما ترأست اليابان المجلس، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، الذي ينص على أنه سيتم فرض المزيد من القيود على النفط في حالة إطلاق كوريا الشمالية لقذيفة تسيرية عابرة للقارات. وقد وافق جميع الأعضاء الدائمين في المجلس على ذلك الشرط في ذلك الحين. ومن المؤسف للغاية أن بعض هؤلاء الأعضاء لم يحترموا ذلك الاتفاق في الوقت الحالي. إن هذا السلوك غير المتسق يقوض بشكل خطير مصداقية المجلس.

تواصل كوريا الشمالية أنشطتها النووية والصاروخية المزعومة للاستقرار، بما في ذلك عمليات الإطلاق المتكررة للقذائف التسيارية العابرة للقارات في انتهاك للعديد من قرارات المجلس. وتهدد تلك الأعمال بشكل خطير السلم والأمن في المنطقة وخارجها. ومع ذلك لم نر المجلس يتخذ أي قرارات نتيجة لتلك الأنشطة. ولا يسعنا إلا أن نسأل: ما هو الغرض من حق النقض؟ ما هو الغرض من مجلس الأمن؟

بالأمس أطلقت كوريا الشمالية مرة أخرى قذائف تسيارية، بما في ذلك قذيفة تسيارية من الطراز العابر للقارات. تدين اليابان بشدة هذه الأعمال الاستفزازية المستمرة من كوريا الشمالية وتعتقد أنها تزيد من تعزيز ضرورة اعتماد المجلس لمشروع قرار جديد بشأن الجزاءات.

إن مشروع قرار اليوم، الذي قدمته الولايات المتحدة، كان في الواقع مشروع قرار مدروسا بشكل جيد. وفي حين سعى مشروع القرار إلى تحديث وتعزيز الجزاءات، بما في ذلك في مجالات رئيسية مثل النفط والمجال السيبراني، إلا أنه أدرج أيضا المنظور الإنساني وعكس على النحو الواجب حالة الجائحة المستمرة في كوريا الشمالية. وتود اليابان أن تعرب عن احترامها الشديد للجهود الدؤوبة التي تبذلها الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء المجلس الذين شاركوا بصبر في مشاورات جادة لطرح هذا النص المتوازن على الطاولة. كما أن مشروع

خلال التفاوض على نص مشروع قرار اليوم، فضلا عن عدم محافظة هذان العضوان على وحدة المجلس ومصادقته. فقد قررا حماية ناشر للأسلحة النووية من مواجهة عواقب أعماله، وأثبتا عدم جدوى كلمتهما بإعطاء إشارة موافقة صريحة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن أجل ذلك، سيتعين عليهما أن يشرحا موقفهما للجمعية العامة. وأخشى أن يضطرا في الأسابيع المقبلة إلى شرح سبب تمكينهما للمزيد من الاستفزازات التي ستأتي بالتأكيد.

والنتيجة المتهورة اليوم تعني أن التهديد القادم من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سيستمر في الازدياد. وسيستمر في الزيادة بشكل أكثر خطورة، ونبعث برسالة واضحة إلى ناشري الأسلحة الآخرين مفادها أن بإمكانهم التصرف من دون عقاب. يجب على المجلس أن يتصدى لخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، سواء جاء من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو من أي غيرها. وأود أيضا أن أوضح أن الجزاءات ليست مسؤولة عن الحالة الإنسانية الرهيبة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إنها نتيجة لسياسات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها المتمثلة في إنفاق الموارد على برنامج لأسلحة الدمار الشامل في مقابل إهمال شعبها. وسنواصل تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المساعدة المتعلقة بكوفيد-١٩، كما ذكرت سابقا. وما على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلا أن تقبلها.

ونعقد العزم على مواصلة العمل لتقييد تطوير برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية إلى جانب البلدان المستعدة للدفاع عن النظام الدولي لعدم الانتشار والتي ترفض تجاهل انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتكررة لقرارات مجلس الأمن.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تعرب اليابان عن أسفها الشديد لنتيجة التصويت.

الشعبية الديمقراطية لخدمة تسيارية عابرة للقارات في آذار/مارس. وإلى جانب وفود أخرى في ذلك الحين، أدان وفد بلدي إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية ودعا كوريا الشمالية إلى اختيار طريق المشاركة بدلا من طريق المواجهة والتصعيد.

وقد حث كل عضو تقريبا في مجلس الأمن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف استفزازاتها وشدد على ضرورة الحوار. ومما يؤسف له أن نداءنا المستمر للحوار والمشاركة لم يلق آذانا صاغية، وأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد ردت مرة أخرى بإطلاق المزيد من القذائف.

وإزاء تلك الخلفية، تدين جمهورية كوريا مرة أخرى بأشد العبارات عمليات إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية، والتي تشكل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن المتعددة. إن هذه الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهدد السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة وخارجهما. علاوة على ذلك، إذا تُركت هذه الأعمال دون رادع فإنها ستقوض أيضا أساس النظام العالمي لعدم الانتشار ذاته.

إنه ببساطة لأمر صادم أن نرى أنه حتى في مواجهة التفشي الواسع النطاق لمرض فيروس كورونا في هذا البلد مؤخرا، والذي وصفته وسائل الإعلام الحكومية بأنها "أكبر اضطراب في تاريخنا منذ تأسيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية"، فإن البلد لا يتوانى عن تطوير برامج لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. وبدلا من الالتزام الكامل بكبح جماح الجائحة تظل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مشغولة بقدراتها النووية والتسيارية، فتحول مواردها الشحيحة إلى التفجير العبثي لها في السماء.

بعد أنباء تفشي الجائحة، كنا أول من عرض تقديم المساعدة على الفور. لقد مددنا يدنا للمساعدة غير المشروطة من أجل التصدي للجائحة، ومع ذلك كان رد البلد هو قبضة مشدودة بإطلاق قذائف تسيارية. إن عمليات الإطلاق هذه، وخاصة في خضم الجائحة المستمرة، تبين بوضوح أين يضع نظام بيونغ يانغ أولوياته الوطنية

القرار يعرب عن قلقه البالغ إزاء المصاعب الجسيمة التي يتعرض لها شعب كوريا الشمالية. وفي هذا السياق، نحث كوريا الشمالية على اتخاذ تدابير ملموسة نحو الحل الفوري لمسألة عمليات الاختطاف.

وبالنظر إلى الحالة الراهنة في المجلس اليوم، أود أن أختتم ببيان بثلاث نقاط واضحة.

أولا، لا تزال قرارات مجلس الأمن القائمة سارية المفعول. فحق النقض اليوم لا ينفي ضرورة التنفيذ الصارم لها. إن اليابان تحت جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد. وتتوقع اليابان أيضا من اللجنة المنشأة وفقا للقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) أن تواصل عملها بكامل طاقتها.

ثانيا، يجب على مجلس الأمن أن يواصل استكشاف السبل الكفيلة بالتصدي للتهديد المتزايد من استمرار أنشطة كوريا الشمالية النووية والصاروخية. وتظل أنسب طريقة للتصدي لذلك التحدي الخطير الذي يواجهه صون السلم والأمن الدوليين هي اعتماد مشروع قرار جديد من جانب مجلس قوي وموحد.

ثالثا، في الجلسة الرسمية للجمعية العامة التي ستُعقد في غضون ١٠ أيام عمل بعد ممارسة حق النقض اليوم، تأمل اليابان أن ترى أصوات جميع الدول الأعضاء تتعالى ضد الأنشطة غير القانونية والمزعزعة للاستقرار التي تقوم بها كوريا الشمالية وعدم وفاء مجلس الأمن بمسؤولياته بسبب ممارسة حق النقض - على الرغم من انتهاكات كوريا الشمالية المتكررة لقرارات مجلس الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشو هيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيديتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. وأنا ممتن لدعوتي إلى المشاركة في هذه الجلسة الهامة.

نتذكر جميعا بوضوح أننا اجتمعنا هنا في هذه القاعة في ١١ أيار/مايو (انظر S/PV.9030) ردا على إطلاق جمهورية كوريا

دولة غير عضو في المجلس، ضد موقف الصين. وترفض الصين رفضا قاطعا تلك الاتهامات. ويجب أن نشير إلى أنها لا أساس لها من الصحة على الإطلاق.

لقد كانت الصين عضوا مسؤولا في مجلس الأمن وشاركت بمسؤولية في أعمال المجلس. كما عمل بلدي بجد للحفاظ على وحدة المجلس. وما فتئت نيسر المزيد من التعاون داخل المجلس لتمكينه من الوفاء بولايته، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وهذا هو ثقل ولاية مجلس الأمن بحيث تترتب على كل قرار يتخذ في القاعة آثار عميقة وبعيدة المدى. ولهذا السبب بالتحديد تحلت الصين بالكثير من الحكمة والمسؤولية عند الإدلاء بصوتها كلما طرح مشروع قرار للتصويت. ومن المهم أن نبرز أن التصويت لصالح مشروع نص أو ضده، أو الامتناع عن التصويت، هو من حق الصين بوصفها عضوا في مجلس الأمن. وتتخذ الصين موقفها بشكل مستقل ولا يجب أن يكون متوافقا مع موقف الولايات المتحدة. فهذه المواءمة غير مطلوبة بموجب النظام الداخلي للمجلس. ويستند موقف الصين في التصويت إلى تقييمها لما إذا كان المقترح يساهم في التوصل إلى حل، وما إذا كان يساعد في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين والإقليميين، وما إذا كان سيؤدي إلى تجنب توترات أكبر أو كارثة أوسع نطاقا.

وتشكل تلك الاعتبارات أيضا معيارا هاما يمكن من خلاله قياس عمل المجلس. ووظيفة المجلس ليست اعتماد مشروع قرار تلو الآخر وإصدار بيان تلو الآخر إلى ما لا نهاية، أو تأكيد سلطته من خلال الجزاءات واستخدام القوة. وفي الواقع، إذا اعتمد المجلس، دون أي اعتبار للمبادئ، مشاريع قرارات معينة تؤدي إلى عواقب وخيمة وكوارث للبلدان والأقاليم الصادرة بحقها، فلن يكون ذلك سوى عمل غير مسؤول وتقصير في أداء الواجب. وفي هذا الصدد، من المفيد التفكير في المآسي التي تحدث في ليبيا وأماكن أخرى. وأمام المجلس بعض الدروس المؤلمة التي ينبغي تعلمها في ذلك الصدد، مع الاستفادة من الإدراك المتأخر.

- في برامج أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية قبل شعبه. إننا في الواقع نشاهد في رعب الناس وهم يتضورون جوعا ويعانون. لكننا نرى بوضوح أيضا أن الأموال تُنفق على الأسلحة وأن هذا هو المكان الذي يبقى فيه اهتمام النظام. هذا أمر لا يمكن، ولا ينبغي، أن يستمر؛ ويجب أن نتصرف وفقا لذلك.

وفي هذا السياق، أخفق المجلس للأسف الشديد في اعتماد مشروع القرار S/2022/431، والذي طال انتظاره. إن وفد بلدي يشعر بالقلق من أن هذا يمكن أن يرسل إشارة خاطئة إلى كل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وغيرها من الجهات المحتملة أن تنتشر أسلحة دمار شامل - ومفادها أن بإمكانها أن تفعل ما تشاء وتفلت من العقاب. وكما أكدت من قبل، فإن الاستقرازمات التي لا رادع لها لن تؤدي إلا إلى تشجيع السلوك التصعيدي المستمر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي الوقت الراهن، ننتظر إمكانية إجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربة نووية أخرى. وفي الوقت نفسه، أصدرت بيونغ يانغ مؤخرا بيانات تهدد بالاستخدام الوقائي للأسلحة النووية. وكل تلك التطورات مدعاة للقلق الشديد وتشير بوضوح إلى الاتجاه الذي تسير فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويحدوني أمل حقيقي في ألا يتم اعتبار قرار اليوم تفويضا مطلقا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لكي تفعل ما تشاء.

وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تدرك أنها لن تحقق أي مكاسب من هذه الاستقرازمات المستمرة. وعليه، نحث بيونغ يانغ على الرد بشكل إيجابي للدعوة إلى الحوار لإحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية من خلال نزع السلاح النووي على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ولا تزال جمهورية كوريا ملتزمة بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وستواصل عرض إجراء حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحقيقا لتلك الغاية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): وجهت ممثلة الولايات المتحدة في بيانها السابق عددا كبيرا من الاتهامات، رددتها

قذائف تسيرارية عابرة للقارات منذ بداية العام، في انتهاك صريح لقرارات مجلس الأمن المتعددة.

ولذلك، يمكن للصين وروسيا تفسير تصرفهما للجمعية العامة في ذلك الصدد.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): لا أريد أن آخذ الكثير من وقت مجلس الأمن، لأن الوقت مورد ثمين ولا أريد أن أطيل مناقشاتنا.

والواقع أنني بعد تعليلي للتصويت والتدخل التكميلي، قدمت شرحا شاملا لموقف الصين. وأود فقط أن أشير كذلك إلى أن ممثلة الولايات المتحدة عدّدت أسبابا كثيرة لتوضيح موقفها وإثبات أنه لم يتغير.

بيد أن استعراضا لآخر فترة ودراسة لما قاله وفعله كبار المسؤولين في الولايات المتحدة، بما في ذلك أثناء زيارتهم لشمال شرق آسيا، يشير إلى أن الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع شبه الجزيرة الكورية تتغير في الواقع. وقد أدى ذلك التغير إلى الحالة المعقدة التي نشهدا اليوم.

فكيف يمكننا المضي قدما في حل مسألة شبه الجزيرة الكورية؟ إن الجواب لا يتوقف على ما إذا كان المجلس سيعتمد مشروع قرار جديد أم لا. فجوهر الأمر هو ما إذا كان هناك من يريد استخدام هذه المسألة كورقة في ما يسمى باستراتيجية المحيطين الهندي والهادئ أو التعامل معها كقطعة على رقعة الشطرنج لتلك الاستراتيجية. تلك هي طبيعة المسألة.

وفي نهاية المطاف، وفيما يتعلق بالصين، ما فتئنا ندعو إلى إيجاد حل سياسي للمسألة - هو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية والحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة. وذلك الموقف لم يتغير. وإن لم يتغير موقف البلدان الأخرى أيضا، فمن

وسبب عدم اعتماد مشروع القرار S/2022/431 واضح جدا. وهو ليس خطأ الصين على الإطلاق. لو قبلت الولايات المتحدة مقترحات الصين وبعض الأعضاء الآخرين في المجلس، لأمكن بسهولة تجنب هذه الحالة. وفي الواقع، ربما أراد البعض بلوغ هذه الحالة تحديدا، بما يتماشى مع نواياهم المغرضة.

إن الصين جارة قريبة لشبه الجزيرة الكورية، التي يشكل سلامها واستقرارها مسألة سلام وأمن دوليين، فضلا عن أمن الصين نفسها. وبغية ضمان السلام والاستقرار في شبه الجزيرة، يجب على الصين أن تضطلع بمسؤوليتها في هذا الصدد. وسنواصل العمل على صون السلام والأمن في شبه الجزيرة وضمان عدم انتشار الأسلحة النووية فيها وإيجاد حل سياسي لهذه المسألة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان آخر بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

ردا على زميلي ممثل الصين، لا نطلب من الصين أن تتوافق مع الولايات المتحدة، بل أن تؤيد قرارات مجلس الأمن التي وافقت عليها بالفعل.

وقد فشل مشروع القرار S/2022/431 اليوم لأن الصين وروسيا استخدمتا حق النقض ضده. ونحن نتفق على أن هذا يشكل تهديدا للأمن. فهو تهديد لأمننا وأمن شركائنا في المنطقة وللصين وروسيا. ولهذا السبب رأينا أن من الضروري المضي قدما في مشروع القرار.

وقد جرت بعض المناقشات على مدى عدة أيام بشأن مقترح بإصدار بيان رئاسي قدمته الصين، وطُرحت علينا أسئلة مختلفة بشأنه. وأود أن أكون واضحة في أننا لم نر قط أي مشروع مقترح. وقالت الصين إنها ستنتظر في إصدار بيان رئاسي، ولكنها قالت، عندما تم الضغط عليها، إن الحكم الوحيد المقبول هو تحديث قائمة تحديد الأسلحة، وهو الأمر الذي يمتلك المجلس إذنا للقيام به بالفعل، عملا بالقرارات السابقة.

ولذلك، سأعود إلى حيث بدأت بالقول إن ممارسة حق النقض هذه تحمي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أطلقت ست

الممكن جدا أن نتعاون ونعمل معا سعيا إلى تحقيق السلام والاستقرار
في شبه الجزيرة الكورية. الجزيرة الكورية، فلن يكون أمام الصين خيار آخر سوى اتخاذ إجراءات
صارمة وحازمة للدفاع عن السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية
ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ - لأن ذلك ما يتعين علينا القيام به من
أجل الوفاء بمسؤولياتنا. بيد أنه إذا كان البعض يضع خططا أخرى سرا، بما يفضي إلى
النتيجة النهائية وهي انتشار نيران الحرب إلى شمال شرق آسيا وشبه
رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥ .